EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر أبريل 2024

EOJM

www.eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أبريل ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/
عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/
مارسيل نظمي

إخراج فني/
سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم؛ وهو ما يبدو متوقعًا كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة، لكن ما يتبعها من مخاطر ومضايقات هي أمور مرفوضة بالقدر ذاته.

تصدر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي/ة، فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وتخصص الضحية، وجهة عمل ممارس الانتهاك، والتخصص.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

كما يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

انتهاكات شهر أبريل وخرائط توزيعها:

شهد شهر أبريل 2024 وقوع 18 انتهاكًا بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام، الجزء الأكبر من هذه الانتهاكات، كان حالات قبض تعسفي (7 حالات)، وحالات فصل تعسفي (4 حالات)، أما حالات الانتهاك المتبقية وعددهم 7 حالات، فقد توزعوا بين (إخلاء سبيل بكفالة مالية/ عدد 3 انتهاك، تجديد الحبس على ذمة التحقيقات/ عدد 2 انتهاك، انتهاك ملكية فكرية/ عدد 2 انتهاك).

هذه الانتهاكات الـ18 التي وقعت خلال شهر أبريل، وعلى غير المعتاد، وقع 10 انتهاكات منها بحق صحفيات، في حين طال الصحفيين الذكور 8 انتهاكات؛ وهي المرة الأولى خلال فترة طويلة، تكون الانتهاكات التي وقعت بحق الإناث أكثر عددًا من الانتهاكات التي طالت صحفيين أو إعلاميين ذكور.

من الناحية الجغرافية، نجد أن القاهرة الكبرى لا تزال تهيمن على النسبة الأكبر التي تطال صحفيين/ات وإعلاميين/ات، إذ شهدت القاهرة وقوع 11 انتهاكًا داخل إقليمها، وشهدت الجيزة وقوع 5 انتهاكات، فيما لم تشهد محافظات الأقاليم سوى وقوع 2 انتهاك شهدتها محافظة الإسماعيلية.

هذه الانتهاكات الجزء الأكبر منها وقع بحق فئة "محرر" صحفي، إذ وقع بحق محررين عدد 13 انتهاكًا من إجمالي الانتهاكات المرصودة خلال شهر أبريل، ما يعني أن المحررين الصحفيين كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات خلال شهر إبريل. الفئة التالية من حيث عدد الانتهاكات، مع فارق كبير، هي فئات إذ وقع بحق الفئة الأولى والثانية عدد 2 انتهاك لكل منهما، في حين (SEO (مراسل، كاتب، أخصائي وقع بحق الفئة الأخيرة انتهاك وحيد، كان جديد حبس على ذمة التحقيقات.

أما مرتكبي هذه الانتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، فقد كانت الجهات الأمنية هي الأكثر تورطا في الانتهاكات، إذ ارتكبت عدد 10 انتهاكات من إجمالي 18 انتهاكًا، يليها في الترتيب، المؤسسات الصحفية التي ارتكبت 6 انتهاكات بحق صحفيين/ات، في وقت كان من المتوقع أن تقود المؤسسات الصحفية راية الدفاع عن الصحفيين حرياتهم وحقوقهم، يتبقى بذلك عدد 2 انتهاك ارتكبتها مؤسسات قضائية.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها.

أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات والتوصيات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الصحفية والإعلامية:

1 -القبض على 5 صحفيات وصحفيين من أمام المكتب الإقليمي للأمم المتحدة بالقاهرة.

تابع المرصد المصري للصحافة والإعلام، الثلاثاء 23 أبريل 2024، واقعة القبض على 5 صحفيات وصحفيين، على خلفية مشاركتهم في وقفة احتجاجية أمام مقر المكتب الإقليمي لشؤون المرأة بالأمم المتحدة بالقاهرة، مع تقديم مذكرة للتنديد بالاعتداءات التي تتعرض لها النساء خلال الحرب الدائرة في غزة والسودان. كما حضر محامي من الوحدة القانونية بالمرصد مع المتهمين/ات خلال مدة احتجازهم، حتى قرار الإفراج عنهم. الصحفيات الـ 5 هم: إيمان عوف، رشا عزب، هدير المهدوي، يُوسُف شعبان، محمد فرج.

حسب شهادة صحفيات شاركن في الوقفة، تعرضت إحدى المشاركات في الوقفة لاختطاف تليفونها المحمول من فرد أمن بزي مدني جانب، كونها تستخدمه في البث المباشر للوقفة، حاولت المجموعة استرجاع الهاتف فوقعت مناوشات بين المجموعة وأفراد الأمن المحيطين بالمكان، الذين طلبوا من المعتصمات الحضور إلى قسم المعادي لاستعادة التليفون، جرت هذه التطورات في أثناء ذهاب 3 مشاركات إلى داخل مقر المكتب الأممي بدعوى من رئيسة الهيئة لتسليم المذكرة التي جاؤوا لتسليمها.

بعدها وصلت قوة أمنية أكبر حجما، بدأت الاعتداء بالضرب على المشاركات في الوقفة، ثم محاصرتهن، واقتياد الصحفية رشا عزب لاحتجازها، بعدها بدأوا اقتياد الجميع تباعًا إلى عدد من السيارات، كان من بينها سيارة تاكسي، وسيارة ميكروباص.

واكبت هذه الأحداث، مرور الصحفي يُوسُف شعبان في سيارته الخاصة، فقام باصطحاب مجموعة منهم في سيارته، كان منهم هدير المهدوي، لكن قامت قوات الأمن باستيقاف السيارة والقبض على كل من فيها، ومن بينهم يُوسُف.

أيضا الصحفي محمد فرج كان يمر بالصدفة في طريقه لإحضار أبنائه من المدرسة، وشاهد مشهد الضرب وتدخل فتم القبض عليه معهن. كما تم القبض على ثلاث مواطنين من الشارع ليست لهم أية صلة بالواقعة سوى تواجدهم بالشارع صدفة، هم (عمر، ويارا، ونجم الدين).

في صباح اليوم التالي، أي الأربعاء 24 أبريل، تم إطلاق سراح الثلاث مواطنين غير ذوي الصلة، فيمَا تم اقتياد الصحفيات الـ5 إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع للتحقيق معهن، ووصلن إلى هناك في حوالي الحادية عشر صباحًا، بدأت التحقيقات في الثانية عشر ظهرًا تقريبًا، واستمرت حتى حوالي السادسة مساء، وحينها أبلغ المحامي العام لنيابة أمن الدولة المحامين بأن القرارات للجميع إخلاء سبيل ولكن سيتم الانتظار لحين

معرفة من سيتم إخلاء سبيله بكفالة ومن سيتم إخلاؤه بضمان محل الإقامة، وبالفعل صدرت القرارات، ولكن كانت الصحفية رشا عزب مازالت في التحقيق ثم صدر قرار إخلاء سبيلها في حوالي السابعة مساء.

صدرت قرارات نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل الصحفيين/ات على ذمة التحقيق، بكفالة مالية قدرها 10 الآف جنيه لـ(رشا عزب، إيمان عوف)، وبكفالة مالية قدرها 5 الآف جنيه للصحفية هدير المهدوي، مع إخلاء سبيل الصحفيين (يوسف شعبان، محمد فرج) بضمان محل إقامتهم.

ثم ترحيل الجميع للأقسام التي كانوا قد احتجزوا فيها الليلة الماضية، وتم إطلاق سراحهم فور وصولهم بعد تسليمهم متعلقاتهم، وتم خروج الصحفيان محمد فرج، ويوسف شعبان من قسم المقطم فور وصول السيارة لهناك دون دخولها للقسم.

كانت النيابة قد وجهت للصحفيين/ات المحتجزين/ات اتهامات بـ"الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، الاشتراك في تدبير تجمهر الغرض منه الاعتداء على الأفراد والممتلكات وتعطيل العمل"، وأدرجتها على ذمة القضية رقم 1567، لسنة 2024.

2 -القبض على صحفيتين في الإسماعيلية.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأربعاء 24 أبريل 2024، واقعة القبض على صحفيتين خلال قيامهم بتصوير لايف لتمثال الصمود في ميدان السادات بمحافظة الإسماعيلية.

تم القبض على الصحفيتين، في حدود الساعة الرابعة عصرًا، يوم الثلاثاء 23 أبريل 2024، خلال تواجدهن أما التمثال، يوم الأربعاء 24 أبريل 2024، تم الإفراج عنهن، دون ضمانات مالية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

3 -الفصل التعسفي لـ 4 صحفيين بالوفد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في الثالث من أبريل 2024، عبر التواصل المباشر، وقائع 4 حالات فصل تعسفي بحق صحفيين/ات متدربين/ات بالبوابة الإلكترونية للوفد، وجاءت الشهادات كالتالي:

قالت مروة إبراهيم، لـ"المرصد" إننا "مجموعة من الصحفيين/ات الشباب/ الشابات من غير المعينين/ات، تتراوح مدد عملنا في المؤسسة بين عامين ونصف إلى أربع أعوام".

وأضافت: "بدأت العمل في الوفد عام 2021، حتى صدور قرار الفصل في 25 نوفمبر 2023، ولم نكن نحصل على أي مقابل مادي نظير عملنا على مدار العام الأول، لكن بعد نهايته حصلنا على مكافأة مادية نهاية كل شهر، فيما عدا ذلك لم يتم إبرام عقود لنا طوال هذه السنوات".

وتوضح "إبراهيم" أن قرار الفصل غير رسمي، تقول: "تم إبلاغنا بالتوقف عن العمل مدة 15 يومًا، لوجود بعض المشكلات، كما تلقينا وعودًا باستئناف عملنا عقب المدة المحددة، ثم فوجئنا بطلب المؤسسة استمرار عملنا من المنزل، حتى علمت أن قرار الاستبعاد لم يطولني وحدي إنما طال عدد من الصحفيين/ات غير المعينين/ات بالمكان".

فيما تقدمت مروة مع المتضررين/ات بشكوى يوم 4 مارس 2024 إلى نِقابة الصحفيين ضد قرار إدارة الوفد، لكن الشكوى لم تسفر بعد عن نتائج تذكر، سوى وعد بعرض شكواهم على اجتماع المجلس القادم.

وتشير "إبراهيم" في شهادتها للمرصد، إلى أنها لم تتقدم بشكوى إلى مكتب العمل، كما لم تحرر محضر إثبات حالة بقسم الشرطة؛ (بحسب قانون العمل) بسبب الوعود المستمرة من جانب الإدارة بأن العودة إلى العمل مسألة وقت، ولا توجد نية لاستبعادها وزملائها/زميلاتها بصورة نهائية، واستمرت هذه الوعود حتى مرور الوقت المحدد للتقدم بالشكاوى إلى الشرطة أو لمكتب العمل.

وفي شهادته للمرصد، يقول عمرو فؤاد، وهو صحفي رياضي بالبوابة الإلكترونية للوفد، إن قرار فصله صدر نهاية شهر نوفمبر، بعد إخطاره بالتوقف عن العمل حتى نهاية الانتخابات الرئاسية، على أن يعود بعدها لاستئناف عمله، ولاحقًا تم غلق حساباته الخاصة بالمؤسسة.

ويشير إلى أنه بدأ العمل في بوابة الوفد 2 فبراير 2022، وأنه يعمل بنظام المكافأة دون عقد عمل، مع الاتفاق مع الإدارة بتعيينه، قبل أن تتراجع عن وعودها.

يقول في شهادته للمرصد: "بدأت المشكلة بعدما طالبنا بالتعيين أسوة بغيرنا ممن أمضوا سنوات بالوفد، وبعدها بيومين فقط جاءت قرارات رئيس مجلس الإدارة بفصل 14 صحفيًا/ة، معظم من تقرر فصلهم/ن بحثوا عن فرص في أماكن أخرى، بينما قرر 4 منهم فقط التقدم بشكوى إلى نِقابة الصحفيين اعتراضًا على قرارات الفصل".

وأفاد "حسين" أنه لم يتقدم بشكوى إلى مكتب العمل، ولم يحرر محضر إثبات حالة بقسم الشرطة؛ استجابة لوعود الإدارة بعودته، واكتفى مع زملائه التقدم بشكوى إلى نِقابة الصحفيين في 4 مارس خلال شهر رمضان.

ومن ناحيتها تقول الصحفية المتخصصة في الشؤون الخارجية سماء مصطفى، "أعمل في البوابة الإلكترونية للوفد منذ عامين ونصف، وفي نوفمبر 2023، تم إغلاق حسابي على المؤسسة بشكل مفاجئ، ومن ثم تواصلت مع الإدارة، التي أخبرتني أن ما حدث هو إجراء مؤقت، وسيتم فتحها مجددًا خلال أسبوعين، وهو ما لم يحدث حتى اللحظة".

وأشارت "مصطفى" إلى أن قرارات الفصل طالت 14 صحفيًا/ة، وعن السبب وراء قرارات الفصل أفادت أن المتداول وجود أزمة مالية في الوفد، وأن الإدارة تتجه إلى استبعاد الصحفيين/ات غير المعينين/ات. وأكدت ما سبق ذكره من أن الإدارة أكدت لهم/ن أن قرار وقفهم/ن مؤقت وسرعان ما يعودوا لممارسة مهامهم، وهو ما دفعها لعدم التقدم بشكوى إلى مكتب العمل أو تحرير محضر إثبات حالة.

أما الصحفي الرياضي بالبوابة الإلكترونية للوفد محمود صبحي يخبرنا في شهادته للمرصد، أنه بدأ العمل في الوفد منذ عامين، واستمر في العمل حتى استبعاده نهاية نوفمبر 2023 منها 10 شهور كان العمل خلالها دون مقابل مادي، بعدها صرفت له مكافأة شهرية، كما بات يسجل حضور وانصراف باستخدام البصمة.

يضيف أن دخوله للبوابة كان في ظل رئاسة تحرير موسى صبري الذي قدم وعودًا بتعيين غير المعينين/ات بالوفد، بل ووقع مع بعض الزملاء/الزميلات القدماء، قرارات تعيين، وإن كان تنفيذها قد تأخر مع رحيل "صبري" ووصول رئيس التحرير الجديد، الذي رفض تمريرها، إلا بضغوط كبيرة من جانب الزملاء والزميلات المستفيدين/ات من قرارات التعيين المشار إليها.

ويتابع: "أما منتظرو التعيين الآخرين/ات فقد رفض رئيس التحرير الجديد الالتزام بالوعود التي قدمها لهم/ن سلفه، ورفض إقرار أية تعيينات جديدة.

وأشار "صبحي" إلى أن غلق حساباتهم على السيستم، ارتبط بمطالبتهم بأن يتم تعيينهم أسوة بزملائهم/زميلاتهم المعينين/ات، وأن غلق حساباتهم تزامن مع وعود بأن استبعادهم مؤقت بسبب مشكلات في المكان، سرعان ما يتم حلها، ومن ثم يعودوا لتأدية مهام عملهم، وهو ما لم يحدث.

وأكد أنه والزميلات والزملاء تواصلوا مع اللجنة النقابية بالصحيفة، ومع رئيس التحرير ومع مجلس الإدارة، بحثًا عن حلول، لكن كل هذه الجهود لم تسفر عن شيء دون مماطلة هذه الجهات أو عجزها.

4 -انتهاك ملكية فكرية بحق الكاتب الصحفي السعيد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 8 أبريل 2024، عبر التواصل المباشر، واقعة "انتهاك ملكية فكرية"، بحق الكاتب الصحفي بالقاهرة 24، السعيد حمدي.

يقول "حمدي" في شهادته للمرصد، إنه فوجئ بمقالة للأستاذ حمدي رزق، في الموقع الإلكتروني لصحيفة المصري اليوم، في 5 أبريل 2024، تحمل نفس عنوان، وتتناول نفس الفكرة، لمقالة كتبها في العربي الجديد، في 21 فبراير 2016، وكانت مقالته بعنوان "تجديد الخطاب الحكومي".

ويضيف: أن عنوان مقالته، وفكرتها، استخدمت من جانب الكاتبة الصحفية لينا مظلوم، بموقع صحيفة البوابة نيوز، في 30 نوفمبر 2016.

ويؤكد أن مقالته وعنوانها يحملان فكرة، بالتالي ما حدث ليس مجرد استخدام عنوان فقط دون الإشارة إلى صاحبه، وإنما أيضا الاستيلاء على أفكاره دون أية إشارة إليه.

ويشير إلى أن المواقع والمؤسسات الصحفية مطالبة بأن تبحث إن كانت المواد المرسلة إليها للنشر، سبق نشرها. مستنكرًا أن تتجاهل المصري اليوم خطوة أولية كهذه. مشيرًا إلى أنه لم يتواصل مع المصري اليوم، أو الكاتب الصحفي حمدي رزق بخصوص ما حدث، لكنه وثق الواقعة وأعرب عن استيائه مما حدث على الجروبات الخاصة بالصحفيين المصريين.

العدالة الجنائية:

5 -تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، المنعقدة في 6 أبريل 2024، تجديد حبس الصحفي بموقع شبابيك مدحت رمضان بُرغوث 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجَلسة عبر تقنية الفيديو، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين من داخل سجن بدر (1)، دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز. فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي؛ كونه محتجزًا دون سند من القانون، بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، كما دفع بسقوط أمر حبسه وبطلان انعقاد الجَلسة.

وقد شهدت جلسة تجديد الحبس وقوع انتهاكات، **بحق الصحفي:** (1) عدم تمكين الصحفي من الحديث لسماع أقواله، خلال انعقاد الجلسة، عبر إغلاق دائرة الصوت عن السجن، بالمخالفة لنصوص قانون الإجراءات الجنائية التي أوجبت على المحكمة سماع طلبات النيابة العامة والمتهم. (2) عدم تمكين الدفاع من التواصل مع المتهم بأي شكل. (3) تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية التي وضعت حدا أقصى للحبس الاحتياطي.

بحق الدفاع الحاضر مع الصحفي: (1) استمرار انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز، وأمام محكمة استثنائية وهي محكمة الإرهاب، والتي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعين كيلو متر. (2) إطالة الانتظار في بدء الجلسات وعدم تمكين كل محامي من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة.

6 -تجديد حبس الصحفي يحيى خلف الله

قررت محكمة جنايات الجيزة (الدائرة 17 جنايات)، المنعقدة في 8 أبريل 2024، تجديد حبس الصحفي يحيي خلف الله، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة، على أن يراعى التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجَلسة عبر تقنية الفيديو، حيث مثل الصحفي رفقة جميع المتهمين من داخل سجن الجيزة المركزي. فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، مع استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر أبريل 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

جاء توزيع الانتهاكات التي شهدها شهر أبريل 2024 من زاوية جنس الضحية كالتالي؛ طال الصحفيين والإعلاميين الذكور 8 انتهاكات، في حين طال الصحفيات والإعلاميات الإناث 10 انتهاكات، ما يعني أن الصحفيات خلال شهر أبريل تعرضن للانتهاكات أكثر من الصحفيين، وهو ما لم يحدث منذ فترة طويلة. فيما لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات جماعية أو انتهاكات بحق مؤسسات صحفية كاملة.

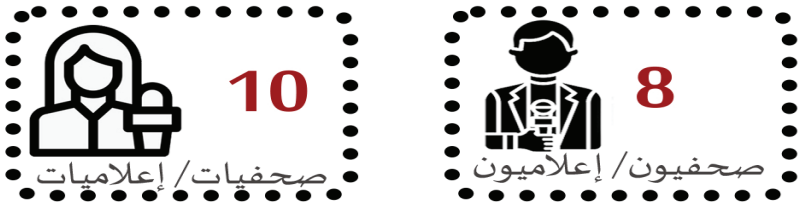

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، وأماكن تركزها على مستوى الجمهورية، نجد أن محافظة القاهرة، كما هو معتاد، كان لها نصيب الأسد من حيث عدد الانتهاكات؛ إذ شهدت وحدها وقوع 11 انتهاكًا من أصل 18 انتهاكًا شهدهم الشهر، فيما جاءت محافظة الجيزة، وهي أيضا جزء من القاهرة الكبرى والتي تضم القاهرة والجيزة والقليوبية، في المركز الثاني حيث شهدت وقوع 5 انتهاكات، بينما شهدت محافظة الإسماعيلية وقوع 2 انتهاك، في حين لم يتم رصد انتهاكات خارج هذه المحافظات الثلاث خلال هذا الشهر.

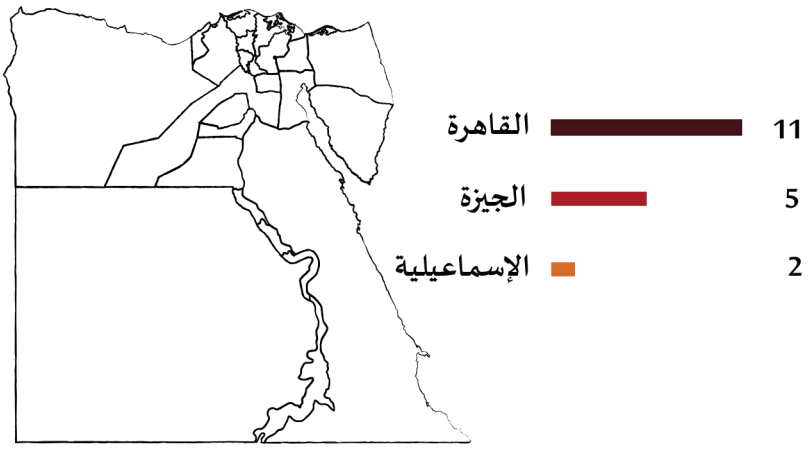

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

يكشف لنا النظر في التوزيع الزمني للانتهاكات، أن الأسبوع الرابع من شهر أبريل كان الأكثر شهودا للانتهاكات، إذ شهد وقوع 10 انتهاكات، يأتي بعده في الترتيب الأسبوع الأول الذي شهد وقوع 5 انتهاكات، في حين تراجع معدل الانتهاكات خلال الأسبوع الثاني الذي شهد وقوع 3 انتهاكات، في حين لم يشهد الأسبوع الثالث من أبريل وقوع أية انتهاكات.

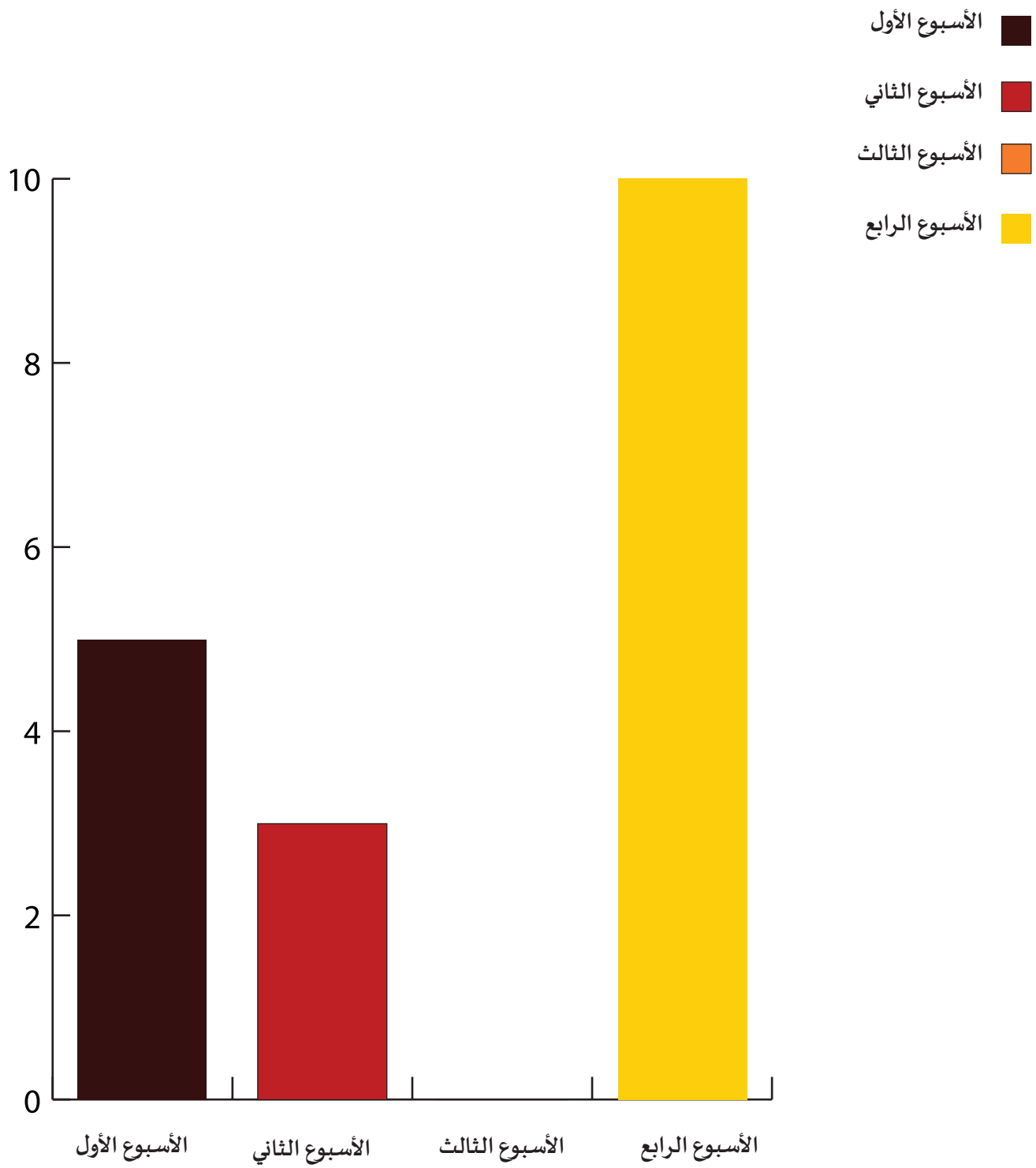

4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

التصنيف الإحصائي للانتهاكات التي وقعت خلال شهر أبريل، من زاوية نوع الانتهاك؛ يكشف لنا: أن أكثر الانتهاكات تكرار خلال الشهر، هو انتهاك "القبض التعسفي"؛ إذ شهد شهر إبريل وقوع 7 حالات قبض تعسفي، وهو رقم كبير خلال شهر واحد. في المستوى الثاني تأتي فئة "فصل تعسفي"، إذ شهد الشهر وقوع 4 حالات فصل تعسفي. في المستوى الثالث نجد فئة "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، في المستوى الرابع والأخير نجد فئتان هما "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، انتهاك ملكية فكرية" إذ تكرر كل منهما مرتين خلال الشهر.

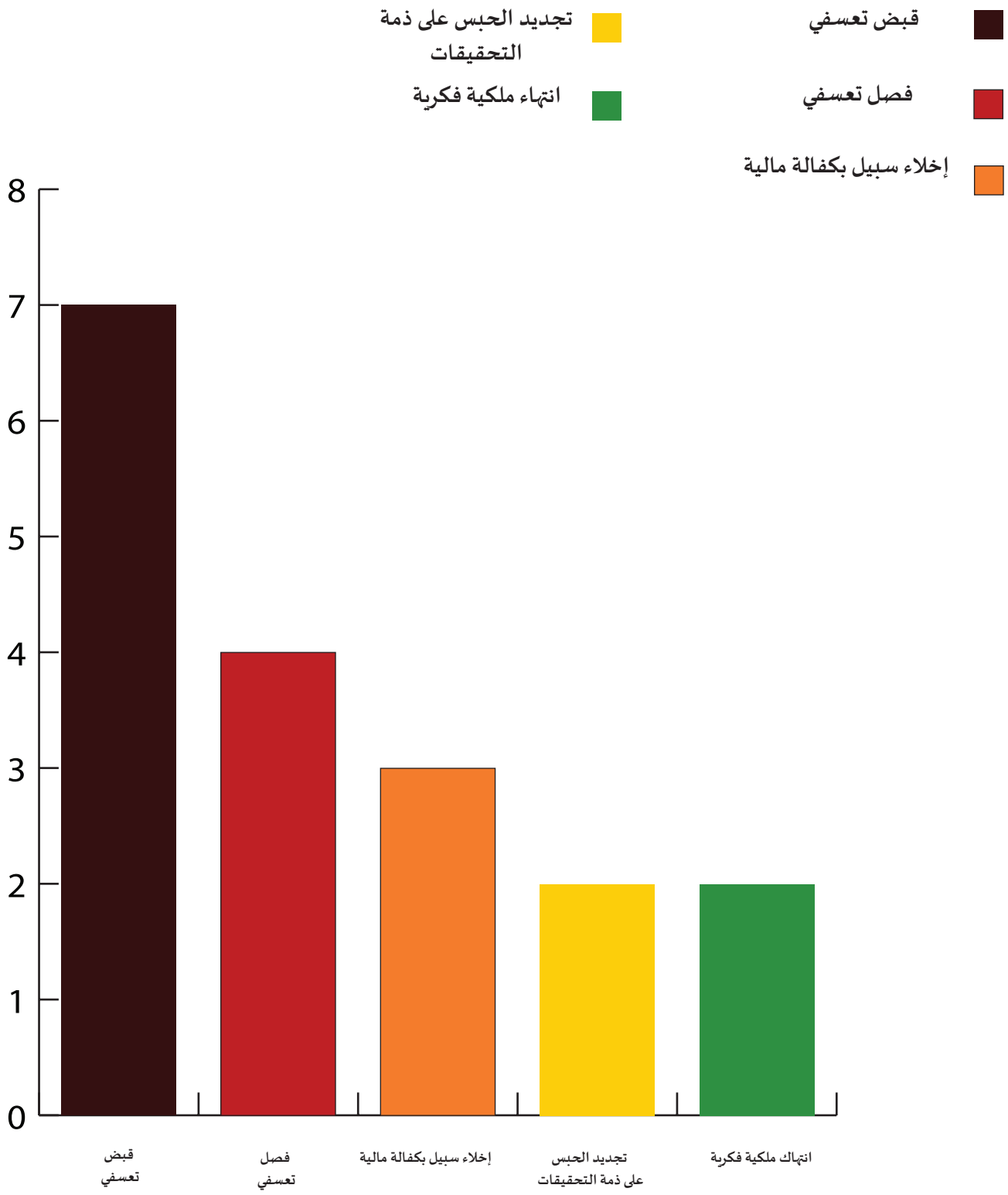

5. نوع التوثيق:

يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من حيث مدى موثوقية حالات الانتهاك المرصودة، ومدى التحقق من وقوعها، نجد أن شهر أبريل شهد وقوع 18 انتهاكًا، جرى توثيقهم كلهم عبر التواصل مع الصحفيين الواقع عليهم الانتهاك، والتحقق من صدق الواقعة وتفاصيلها؛ عبر شهاداتهم وما شاركوه مع فريق الرصد من مستندات.

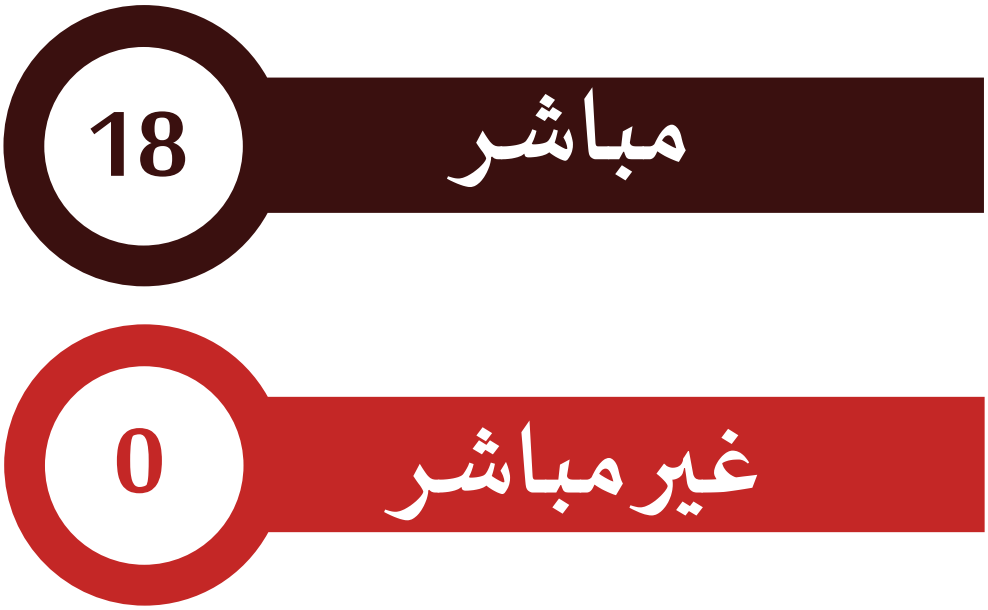

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

تصنيف الانتهاكات الـ 18 التي وقعت خلال شهر أبريل، من زاوية تخصص الصحفي/ة الواقع عليه الانتهاك، يكشف لنا: أن 13 انتهاكًا من أصل 18 شهدهم شهر أبريل وقعت بحق صحفيين/ات يعملون كـ"محرر" صحفي. فيما وقع عدد 2 انتهاك بحق فئة "كاتب" صحفي، كذلك وقع 2 انتهاك آخرين بحق فئة "مراسل" صحفي، وأخيرا وقع انتهاك وحيد بحق فئة "اخصائي SEO.

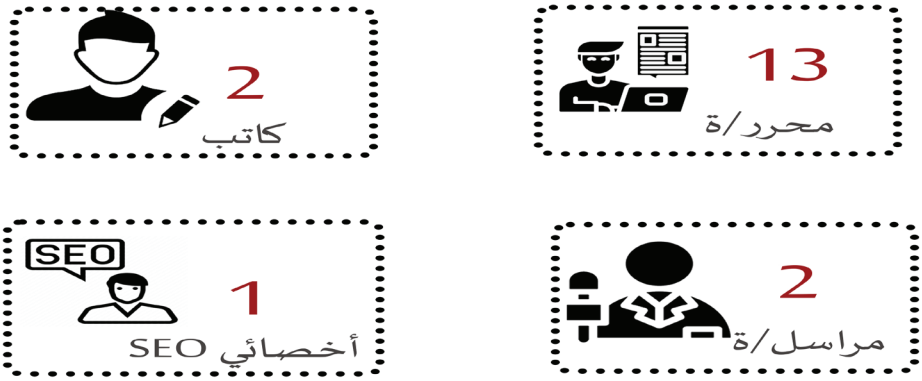

7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

تقاسمت المؤسسات الأمنية والمؤسسات الصحفية، بصورة كبيرة، الانتهاكات الـ18 التي طالت صحفيين/ات خلال شهر أبريل 2024؛ إذ كانت جهات أمنية هي الطرف المعتدي في 10 انتهاكات كاملة من إجمالي الانتهاكات التي وقعت خلال الشهر، في حين كانت مؤسسات صحفية هي الطرف المعتدي في 6 انتهاكات من إجمالي الانتهاكات، بينما جاءت في ذيل قائمة الجهات المعتدية على الصحفيين المؤسسات القضائية التي ارتكبت 2 انتهاك بحق صحفيين، والحالتين كانوا تجديد حبس على ذمة التحقيقات.

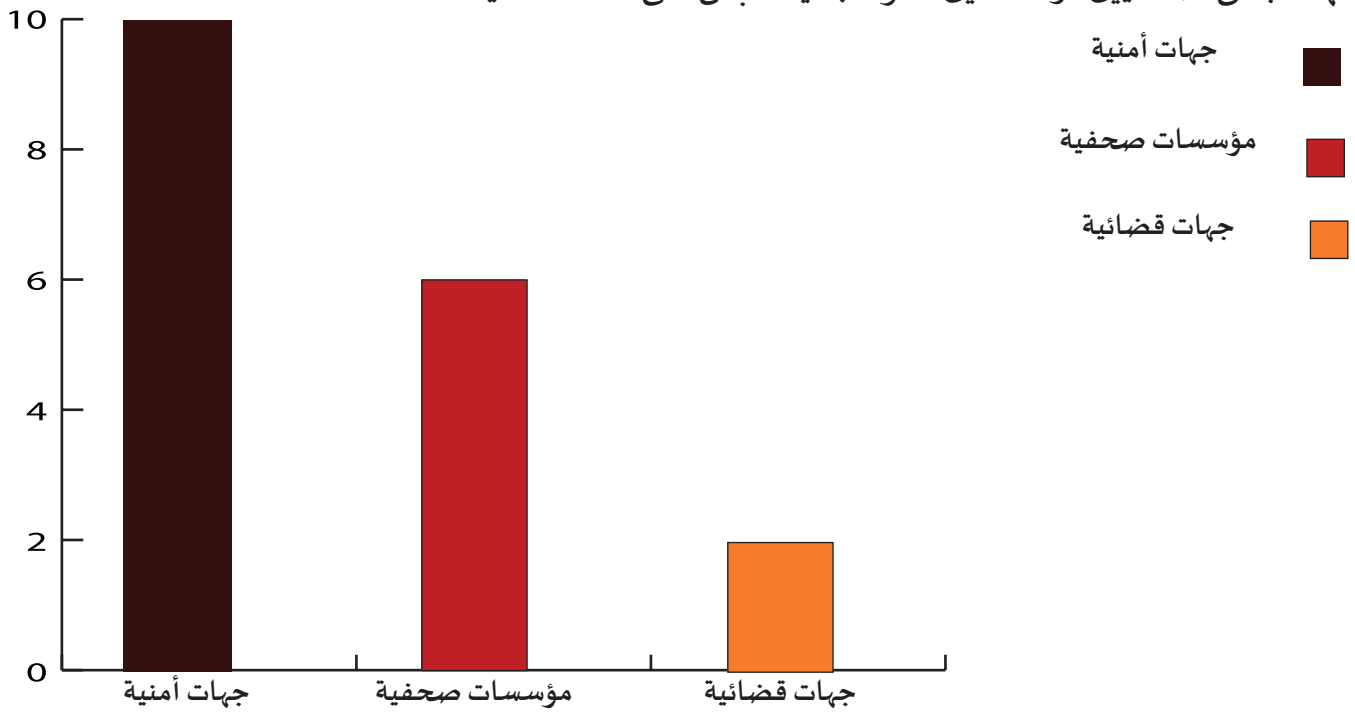

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

لن نتجاوز الواقع كثيرا إذا قلنا إن الصحفيين/ات والعاملين/ات بالإعلام في مصر، خاصة إذا لم يكونوا مستظلين بمظلة مؤسسة صحفية أو إعلامية قومية، أو كانوا محسوبين على أحد أباطرة الصحافة والإعلام في مصر، يعملون في بيئة عدائية؛ لا تكن ودًا للعمل الصحفي، وتنظر للعاملين/ات في هذا المجال بريبة وتوجس. ولعل وقوع 10 حالات قبض تعسفي خلال شهر واحد دليل على طبيعة البيئة التي يعمل بها الصحفيين/ات المصريين/ات.

من جهة أخرى، تبقى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للصحفيين/ات المصريين، وكثيرين/ات من العاملين/ات بالإعلام لا توفر لهم الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، وهي أوضاع تخصم بصورة كبيرة من استقلالية الصحفي ومن جودة ومهنية ما يقدم؛ ولعل توثيق 4 حالات فصل تعسفي تكشف الأوضاع الصعبة التي تعيشها الصحافة المصرية، وتزداد الصورة وضوحًا وكآبة إذا أشرنا إلى تدني مرتبات الصحفيين/ات؛ حيث لا تصل في كثير من المؤسسات الصحفية إلى عتبة الحد الأدنى الذي أقرته الحكومة هذا العام، وقدره 6 آلاف جنيه.

يقودنا ذلك إلى جانب آخر من الأزمة؛ وهو تدني مداخيل المؤسسات الصحفية والتراجع الكبير في هامش ربحيتها؛ وهو ما يدفعها للاستدانة، وتقليص رواتب العاملين/ات لديها. ولا يمكن أن نفهم الصورة كاملة، إذا قرأنا هذا التراجع في معزل عن تراجع الحريات الصحفية والإعلامية ما يحرم الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ومؤسساتهم من تقديم محتوى جذاب ذات مصداقية.

تتشابك مسببات الأزمة التي تعيشها الصحافة في مصر، وتتداخل، ما يستلزم توحيد الجهود، وتفعيل الحوار بين جميع الجهات ذات الصلة، في محاولة لمعالجة المشكلات وتخطي العقبات وتحسين الأوضاع.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الانتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org